

ما سر زيارة رئيس أرمينيا ورئيس وزراء اليونان لأبوظبي؟



انتقال المناكفة بين أبوظبي وأنقرة من اليونان إلى أرمينيا

خاص – الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2020-11-19

في ظل "المناكفة" القائمة بين أبوظبي وأنقرة، استقبل ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، الرئيس الأرميني أرمين ساركيسان، بعد أيام من إعلان الأخير انسحابها من بعض الأراضي الأذربيجانية التي كانت تحتلها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وقال الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، إنه أكد للرئيس الأرميني دعم أبوظبي لوقف القتال في ناغورنو قره باغ، وحرصها على تدعيم الاستقرار في منطقة القوقاز، وأيضاً تعزيز التعاون المشترك بين البلدين.

وتصدر الإمارات قائمة أبرز الدول المصدرة والمستوردة بالنسبة لجمهورية أرمينيا حيث تعتبر الإمارات ثامن أكبر سوق تصديري للمنتجات الأرمينية والمصدر الحادي عشر للواردات الأرمينية عبر العالم، وفق تصريحات سابق لحمد بن علي محمد الصايغ، وزير دولة.

وشهدت التجارة الثنائية بين الجانبين خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ معدل النمو التراكمي السنوي لهذه التبادلات حوالي 14% ما بين الأعوام 2014 و2017، فيما شهدت التبادلات

التجارية عام 2017 نمواً بواقع 78% مقارنة بالعام 2016.

وتعد زيارة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي إلى يريفان خلال شهر يوليو 2017 إحدى النقاط الفارقة في مسيرة العلاقات الثنائية بين الإمارات وأرمينيا.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فإن تجديد العلاقات بين البلدين جاء بالتزامن، مع توصل أذربيجان وأرمينيا إلى اتفاق ينص على وقف إطلاق النار في إقليم "قره باغ"، مع بقاء قوات البلدين متمركزة في مناطق سيطرتها الحالية.

واعتبر الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف المدعوم من تركيا، الاتفاق بمثابة نصر لبلاده، مؤكداً أن الانتصارات التي حققها الجيش أجبرت رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، على قبول الاتفاق مكرهاً.

وينص الاتفاق على استعادة أذربيجان السيطرة على كل من محافظة أغدام حتى 20 نوفمبر الجاري، ولاتشين حتى 1 ديسمبر الأول المقبل.

ويدور صراع مستمر بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة ناغورنو كاراباخ الواقعة داخل أراضي أذربيجان والتي تسكنها أغلبية أرمنية وتحظى بدعم من أرمينيا المجاورة.

ويعود جذور الصراع إلى أكثر من قرن مضى، حين كانت المنطقة مسرحاً للتنافس على النفوذ بين المسيحيين الأرمن والمسلمين الترك والفرس.

وقد سكن المنطقة لقرون مسيحيون أرمن وأذريون ترك، وأصبحت جزءاً من الإمبراطورية الروسية في القرن التاسع عشر، وعاش سكانها في سلام نسبي، على الرغم من أن بعض أعمال العنف الوحشية التي ارتكبتها عناصر من الجانبين في أوائل القرن العشرين ما تزال عالقة في ذاكرة أبنائها.

ما دلالة زيارة رئيس وزراء اليونان إلى أبوظبي في هذا التوقيت؟

في حلقة جديدة من حلقات الملاحقة الإماراتية للنفوذ التركي، وصل كيرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء جمهورية اليونان الثلاثاء إلى أبوظبي، في زيارة عمل إلى

الدولة تستغرق يومين.

وفي أول لقاء، جميع برئيس وزراء اليونان بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، انتقد الجانبان سلوك التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط، مؤكدتان بالوقت ذاته على إنشاء شراكة استراتيجية بينهما في مختلف المجالات.

وأدان الطرفان في بيانهما المشترك، لما تم وصفه "انتهاك سيادة قبرص واليونان وحقوقهما السيادية من قبل تركيا".

وأكد مكتب رئيس وزراء اليونان، أن ميتسوتاكيس، بحث مع ولي عهد أبوظبي السلوك التركي في شرق المتوسط والمنطقة.



انتقادات "إماراتية يونانية" لتركيا

وخلال اللقاء أيضاً، وقعت الإمارات واليونان، إعلاناً مشتركاً بشأن إنشاء الشراكة الاستراتيجية والتعاون في مجال السياسات الخارجية والدفاعية.

وتشمل الشراكة الاستراتيجية مجالات مختلفة، منها السياسة والدفاع والتجارة والاستثمار والسياحة والثقافة والطاقة والخدمات الرقمية والحكومية والغذاء والزراعة.

وينص الاتفاق المبرم على تعزيز الحوار السياسي والمشاورات الاستراتيجية وزيادة التوافق بين أبوظبي وأثينا بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى تأكيد الطرفين استعدادهما لـ"توسيع التعاون الدفاعي واستكشاف إمكانيات جديدة في هذا المجال، بهدف التصدي الفعال للتحديات المشتركة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي"، حسب وكالة الأنباء الرسمية "وام".



وتأتي زيارة رئيس وزراء اليونان إلى الإمارات، بعد يومين من زيارة الرئيس الأرميني ولقاءه بالشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، ما يشير إلى رغبة رسمية في مواصلة ملاحقة الإمارات للنفوذ التركي.

ويرى مراقبون، أن التحركات الإماراتية الأخيرة، والتي تمثلت بلقاء رئيس أرمينيا وانتهب برئيس وزراء اليونان، تصب في خانة صراع النفوذ بين أنقرة وأبوظبي، ورغبة الأخيرة في نقل "المنافسة" بين البلدين إلى مناطق أكثر حساسة بالنسبة لتركيا، بعد أن كانت في السابق تتركز، في الصومال وليبيا والعراق وسوريا.



UAE71NEWS